



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/شوال/١٤٢٩هـ الموافق
٢٢/١٠/٢٠٠٨ م برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون
قس كور كيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

- المميز/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .
- المميز عليها/ ايناس حسن جواد .

الإدعاء :

إدعى وكيل المدعية أمام محكمة القضاء الإداري ان موكلته تطلب منح ولديها
القاصرين مصطفى وحسن الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية والمولودان
عن زوجها الفلسطيني الجنسية (نزار عبد الرحمن محمد) وقد تقدمت المدعية
بطلب الا انه رفض ونتيجة المرافعة الغيابية العلنية أصدرت المحكمة حكمها
المرقم ٢٠٠٨/٨٩ في ١٨/٦/٢٠٠٨ القاضي بالزام المدعى عليه /إضافة
لوظيفته بمنحها الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والديها مع تحميله الرسم
المدفوع وأتعاب المحاماة ، وقد اعترض المعارض (المدعى عليه) إضافة
لوظيفته على القرار المذكور في ٢٥/٦/٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة
الحضورية أصدرت المحكمة المذكورة القرار المرقم ٨٩/قضاء
إداري/ اعتراضية/٢٠٠٨ في ٢٨/٨/٢٠٠٨ القاضي بربد اعتراض



المعترض وتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ مع تحميل
المعترض المصاريف ، ولعدم قناعة المميز بالقرار المذكور فقد بادر الى
الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ طالباً نقضه
وللأسباب المبينة في اللاحة التمييزية .

القرار :

لدى التدقيق من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على
الحكم المميز وجد ان المحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ
٢٠٠٨/٦/١٨ ورد الاعتراضات الواردة في اللاحة دون أن تلاحظ أنها لم
تتحقق عن التظلم الذي أوجبه الفقرة (و) من البند ثانياً من المادة (٧) من
قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل التي اشترطت قبل
إقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ان يتظلم المدعي لدى الجهة
الإدارية المختصة ولم تلاحظ المدد الواردة في الفقرة (ز) بعد تقديم هذا التظلم
وان المحكمة ذكرت في الحكم الغيابي (ان اعتراض المدعية وقع ضمن المدة
القانونية قرر قبوله شكلاً) وان المحكمة تنظر الدعوى بصفتها الأصلية وليست
دعوى اعتراضية والتظلم الذي اشترطته الفقرة أنفة الذكر هو غير
الاعتراض ، ولدى تدقيق المستندات المربوطة بالدعوى وجد ان هناك طلباً
مقدماً من المدعية إيناس حسن جواد الى مدير شؤون الجنسية العراقية مؤرخ
في ٢٠٠٨/٣/١٩ تطلب فيه منح أولادها مصطفى وحسن أولاد نزار عبد
الرحمن الجنسية العراقية وصدر قرار منه بالامتناع عن إجابة الطلب ، فكان
المتعين عليها التظلم من هذا القرار لدى نفس الجهة التي أصدرته وعند



رفضه أو مضي المدة القانونية المشار إليها في الفقرة أنفا ان تقدم المدعية طعنها (إقامة الدعوى) لدى محكمة القضاء الإداري ، فكان على المحكمة سؤال المدعية عما اذا كانت قد قدمت هذا التظلم من عدمه ومن ثم تباشر بنظر الدعوى . كما لوحظ ان المحكمة لم تثبت محتويات المبررات في محضر ضبط الدعوى وهل أنها المستندات الأصلية التي اطلعت عليها وإعادتها الى المدعية . ولما تقدم وحيث ان المحكمة قضت بحكمها المميز تأييد الحكم الغيابي دون ملاحظة ذلك مما اخل بصحته قرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لأتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٢/شوال/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٨ م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن